سياسة إدارة المخاطر

المؤسسة الليبية للاستثمار

الإصدار الأول–يوليو2020م

المسؤول عن السياسة: مدير إدارة المخاطر

نسخة 1.0 - ابريل 2020

جدول المحتويات

1. المقدمة 1
1.1. النطاق ومدى التطبيق 1
1.2. المبادئ العامة 1
1.3. بيان قابلية تحمل المخاطر(RAS) 2
1.4. تحديد مستوى المخاطر 3
1.5. ثقافة المخاطر 4
2. مخاطرالاستثمار 4
2.1. مخاطرالسوق 4
2.1.1. الإدارة 5
2.1.2. الرقابة 5
2.2. مخاطرالائتمان 5
2.2.1. الإدارة 6
2.2.2. الرقابة 6
2.3. مخاطرالأطراف الأخرى 7
2.3.1. اختيارالأطراف الأخرى واعتمادها 7
2.3.2. الإدارة 7
2.3.3. الرقابة 8
2.4. مخاطرالسيولة 8
2.4.1. الإدارة 8
2.4.2. الرقابة 9
3. المخاطرالمؤسساتية 9
3.1. المخاطرالتشغيلية 9
3.1.1. الإدارة 10
3.1.2. الرقابة 11
3.2. مخاطرأمن المعلومات 11
3.2.1. الإدارة 11
3.2.2. الرقابة 11
3.3. خطة استمرارية الأعمال 12
4. إحالة التقارير 12
4.1. التقاريرالمنتظمة 12
4.2. الإبـــلاغ عن الـحوادث 13
5. مراجعة السياسة 13
6. الملاحق 15
6.1. ملحق أ:التعريفات 15

1. المقدمة

تشكل مجموعة المبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثيقة الأساس الذي تقوم عليه سياسة إدارة المخاطر التي تتبعها المؤسسة الليبية للاستثمار ("المؤسسة").

1.1. النطاق ومدى التطبيق

تُحدِد هذه الوثيقة المبادئ والضوابط وهياكل العمل المتعلقة بإدارة المؤسسة للمخاطر، من حيث مدى قابليتها وقدرتها على تحمل المخاطر في سياق تحقيق أهدافها ا لإستراتيجية.

تنقسم المخاطر الرئيسة إلى فئتين : المخاطر الاستثمارية والمخاطر المؤسساتية ، وتنقسم كل فئة إلى عدة فروع وأنواع ، يتم تحديد تعريفات ومصادر كل نوع من أنواع المخاطر، كما يتم أيضاً تحديد مبادئ إدارة المخاطر، بما في ذلك مراقبة المخاطر.

تتم عملية إدارة المخاطر من خلال المبادئ التوجيهية والتشغيلية والحدود والأساليب والأدوات الخاصة بقياس المخاطر، بما يسهل عملية مراقبتها والإبلاغ عنها.

1.2. المبادئ العامة

تتولى المؤسسة مسؤولية حماية ثروة الشعب الليبي وتنميتها لصالح الأجيال القادمة ، ولتحقيق ذلك، يتعين عليها ضمان إدارة المخاطر بطريقة استباقية ومحسوبة، باعتبار أن المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستثمار، وتتسم المخاطر بعدم اليقين حول النتائج المستقبلية ، وتقاس من حيث احتمال وقوعها والآثار المحتملة المترتبة عليها.

إن المؤسسة ملتزمة بإستراتيجية تدعم تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الرئيسية والإبلاغ عنها، وتستخدم المعلومات المجمعة من خلال هذه العملية لتعزيز عملية اتخاذ القرار، وستتبنى المؤسسة نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" المعمول به على نطاق واسع ، والذي يُؤسس لإطار عمل أوسع لإدارة المخاطر كما هو موضح أدناه في الشكل رقم(1).

شكلرقم (1): إطار عمل إدارة المخاطر بالمؤسسة

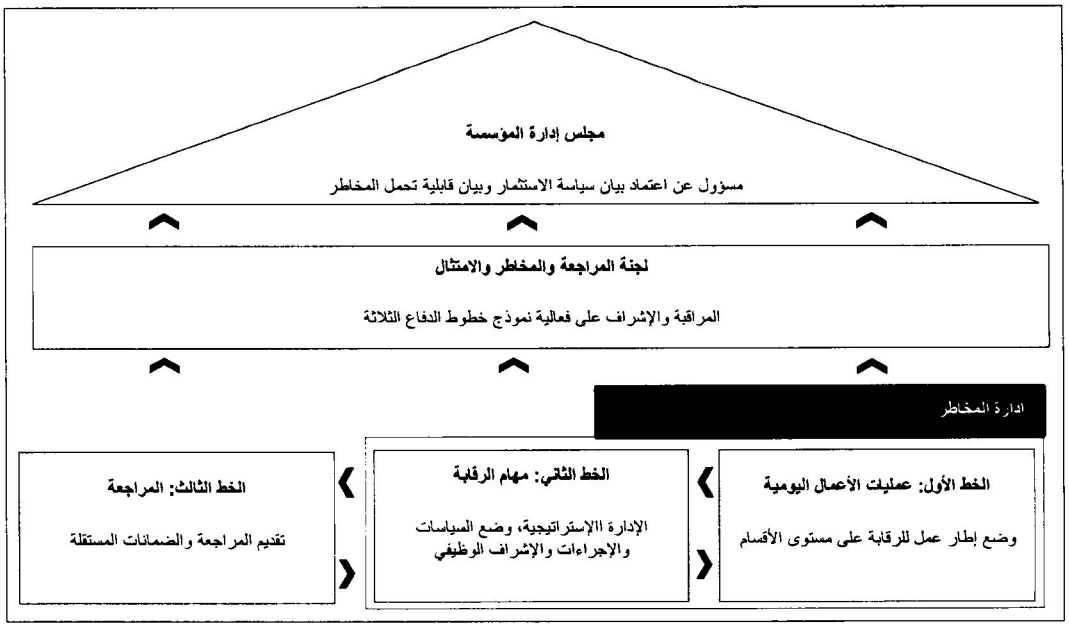

تتوزع مسؤوليات إدارة المخاطر بين العمليات التجارية ومهام الرقابة في المؤسسة ، بينما تتولى إدارة المراجعة القيام بالمراجعة وتقديم الضمانات.وسيتم تحديد مستوى المخاطر وأنواعها التي تقبل المؤسسة تحملها من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية في إطار بيان منفصل لقابلية تحمل المخاطر (RAS).

1.3. بيان قابلية تحمل المخاطر(RAS)

تتمثل قابلية تحمل المخاطر في الحد الأقصى من المخاطر التي ينبغي تحملها ويجب أن يتم التعبير عنها بوضوح من حيث صافي قيمة أصول الصندوق أو السيولة أو من خلال طريقة قياس مماثلة ، وسيتم إعداد بيان قابلية تحمل المخاطر على مراحل، من خلال المناقشات مع فريق الإدارة في المؤسسة ، وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة فيما يتعلق بشكل ومستوى المخاطر التي تقبل المؤسسة تحملها خلال مراحل نمو البناء التنظيمي ، وسيشمل بيان قابلية تحمل المخاطر ما يلي:

- تحديد كمية المخاطر وأنواعها التي تقبل المؤسسة تحملها من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- تحديد أنواع المخاطر ومدى تعرض المؤسسة لكل نوع منها.
- تقديم الحيثيات والمبررات الأساسية التي وضعتها المؤسسة لتحديد قابلية تحمل المخاطر المناسبة لكل نوع من المخاطر.
- وضع أسلوب تفصيلي من أجل تحديد وقياس وإدارة ومراقبة الحالات الفعلية لتعرض المؤسسة لكل نوع من أنواع المخاطر والإبلاغ عنها، مقارنة بقابلية تحمل المخاطر الأولية التي حددتها المؤسسة.

- تحديد آلية للتخفيف من التعرض للمخاطر الذي يجب اتباعه في حالة حدوث أي اختراقات بشأن قابلية تحمل المخاطر.
- تحديد البيانات النوعية المستخدمة لتوضيح سلوك وثقافة المخاطر في المؤسسة.

بما أن التعريفات والإجراءات وحدود المخاطر تم تحديدها في بيان قابلية تحمل المخاطر، فإن هذه السياسة ستُقدم المبادئ التوجيهية حول مراقبة وإدارة كل نوع من أنواع المخاطر.

1.4. تحديد مستوى المخاطر

يجب على إدارة المخاطر في المؤسسة مراقبة مستوى التعرض الإجمالي للمخاطر والقيام بمقارنة هذا المستوى مع بيان قابلية تحمل المخاطر وقدرة المؤسسة الكلية على تحمل المخاطر.يجب على كل جهة مسؤولة عن المخاطر مراجعة المخاطر المحددة ومستوياتها، والتعرض لها بشكل منتظم. كما يجب متابعة أي حالات من أجل ضمان إجراء التحقيقات اللازمة ورفع التوصيات بشأنها عند الاقتضاء ، وعلى المؤسسة ضمان وجود الإجراءات المناسبة من أجل ضمان مراقبة المخاطر بشكل سريع ودقيق.

يُعرف مستوى المخاطر على أنه مزيج من احتمال تكرار وقوع الأحداث والآثار المترتبة على حدوثها، في جميع أنواع المخاطر، تحدد المؤسسة أربعة مستويات للمخاطر من أجل وضع إستراتيجيات للحد من المخاطر:المخاطر الحرجة، المخاطر المهمة، المخاطر المتوسطة، المخاطر غير المهمة. يتم إبلاغ الإدارة العليا ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال بمستويات المخاطر بشكل منتظم ، وإذا تم اختراق الحدود المرسومة لمخاطر الأصول الفردية أو للمحافظ ، فإنه من الضروري العمل على إعادة التوازن.

كما يجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة على الاستثمارات الفردية التي تتجاوز نسبة المخاطر بها الحدود المقررة.

حيث يتم تحديد المخاطر على النحو التالي:

- تُعد المخاطر الحرجة غير مقبولة بالنسبة للمؤسسة، ولذلك يجب اتخاذ إجراءات فورية للحد منها، هذا ويجوز لمجلس الإدارة دون غيره قبول تحمل المخاطر الحرجة دون اتخاذ المزيد من إجراءات الحد من المخاطر، وفي مثل هذه الحالات، يجب إبلاغ لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال بجميع التطورات بشكل مستمر.
- تُعد المخاطر المهمة غير مقبولة أيضاً بالنسبة للمؤسسة، ولذلك يجب اتخاذ إجراءات والعمل على متابعتها بشكل فوري للحد منها، يجوز للمدير التنفيذي قبول تحمل المخاطر المهمة دون اتخاذ المزيد من إجراءات الحد من المخاطر، وفي مثل هذه الحالات، يجب إبلاغ مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال بجميع التطورات بشكل مستمر.
- تُعد المخاطر المتوسطة مقبولة بالنسبة للمؤسسة، ومع هذا ينبغي الأخذ في الاعتبار اتخاذ إجراءات للحد من هذه المخاطر وفق ما تقتضيه كل حالة على حدة.
- تُعد المخاطر غير المهمة مقبولة بالنسبة للمؤسسة، ومع ذلك ينبغي الأخذ في الاعتبار اتخاذ إجراءات للحد من هذه المخاطر من أجل تحسين فعالية العمليات اليومية.

1.5. ثقافة المخاطر

إن الأسلوب الذي تتبناه المؤسسة في إدارة المخاطر يقوم على الدعم والتأييد من خلال التأكيد المستمر على الوعي بالمخاطر داخل المؤسسة ، وتلتزم المؤسسة بتوفير تدريب واسع النطاق لموظفيها فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ويتوقع من الموظفين الامتثال لأعلى معايير النزاهة والكفاءة وأخلاقيات المهنة.

تستند ثقافة المخاطر التي تتمتع بها المؤسسة إلى تعظيم القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة، وتعزيز اتخاذ القرارات السليمة، ودعم حماية المؤسسة وموظفيها، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

2. مخاطر الاستثمار

تُعرَّف مخاطر الاستثمار بأنها مخاطر الأحداث التي تؤثر على أداء أصول المؤسسة والمحافظ الاستثمارية ، وتشمل مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الطرف المقابل ، وتهدف المؤسسة إلى ضمان إدارة وتخصيص مجموع الأصول في إطار الحدود التي وضعها مجلس الإدارة لإستراتيجياتها الاستثمارية، كما حددت ذلك سياسة الاستثمار.تقوم إدارة الاستثمار في المؤسسة بتقييم مخاطر الاستثمار، وتوفير المرونة اللازمة للسيطرة على المخاطر الخاصة بكل أصل أو فئة من الأصول.

إن المخاطر الاستثمارية جزء أساسي من أجل تحقيق مستويات عوائد مناسبة ، والمؤسسة بحاجة إلى تحمل هذا النوع من المخاطر ،والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون مخاطر الاستثمار متناسبة بالمقارنة مع مستوى العائد المستهدف.وهذا يتطلب وجود استثمارات متناسبة ومتنوعة من كل فئات الأصول وأساليب الاستثمار،وعلى المدى الطويل، قد تختلف أساليب الاستثمار التي تتبناها المؤسسة، وبالتالي تختلف المخاطر الاستثمارية التي تتحملها، وفقاً لأهداف الاستثمار في المؤسسة.

لذلك فإن إدارة المخاطر ستقوم بمراقبة الامتثال لمجموعة تخصيص الأصول الإستراتيجية ومخاطر التركيز ،كما أنها ستقوم أيضاً بمراقبة الحالات التي تكون فيها المخاطرة قليلة جداً، والتي يصبح فيها احتمال تحقيق العائد المستهدف في خطر ، تضمن إدارة المخاطر بأن تكون لدى جميع المحافظ معايير قياسية مناسبة من خلال مراقبة تتبع الأخطاء(Tracking error).

2.1. مخاطر السوق

تُعرَّف مخاطر السوق بأنها مخاطر تقلب القيمة السوقية للاستثمارات بسبب عدم استقرار الأسواق المالية.وقد تظهر مخاطر السوق من خلال، على سبيل المثال، تقلبات الأسعار ومخاطر الارتباط المتبادل والمخاطر الاقتصادية التي تهدد المؤسسة أو أصولها، والتي غالباً ما تكون مدفوعة بعوامل المخاطر المنتظمة التي تنطبق على مجموعات أوسع من تلك الأصول (على سبيل المثال، تأثير أسعار الفائدة، وصدمات الاقتصاد الكلي، وأسعار صرف العملات الأجنبية).

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق عند كل عملية استثمار للأموال، والتي قد تنخفض قيمتها بسبب تقلبات السوق، حيث إن القيمة المعرضة للخطر(VAR) هي قياس مستوى الخسارة في مجموعة من الاستثمارات، في ظل ظروف السوق الطبيعية، في فترة زمنية محددة مثل يوم أو شهر أو سنة ، ستستخدم

المؤسسة نظام القيمة المعرضة للخطر (VAR) باعتباره أحد الأدوات لتحديد مدى الخسائر المحتملة للأصل والمحفظة في ظل احتمال معين (يتم التعبير عنه من خلال مستوى ثقة) مقارنة بحدود قابلية تحمل المخاطر، وستستخدم المؤسسة نظام القيمة المعرضة للخطر لتقييم مخاطر السوق، بما في ذلك عملية تحليل الاستثمارات المحتملة، يمكن حساب القيمة المعرضة للخطر (VAR) على مستوى الأصول الفردية وعلى مستوى المحفظة بشكل عام.

2.1.1. الإدارة

ينبغي على المؤسسة قبول مخاطر السوق إلى الحد الذي يتوافق مع بيان سياسة الاستثمار، وبيان قابلية تحمل المخاطر، ونظراً لهذا الهدف ، يجب على المؤسسة أن تسعى أيضاً إلى ضمان ألا تؤدي مخاطر السوق إلى تعطيل عملياتها الاستثمارية، كما يجب عليها دراسة وتقييم مخاطر السوق أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والنظر فيها على النحو المناسب قبل اتخاذ أي قرار من هذا القبيل.

تهدف المؤسسة إلى ضمان توافق درجة التعرض لمخاطر السوق مع بيان قابلية تحمل المخاطر الذي تم اعتماده، ويجب أن يكون لدى المؤسسة خطط واضحة في حال إذا تجاوزت الخسائر حدود تحمل المخاطر، وذلك من أجل التخفيف من الأضرار الناجمة عن أحداث مخاطر السوق.

وبما أن المؤسسة لا تتبع نظاماً محدداً يتعلق بإدارة مخاطر السوق، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر (RAS) يُعد الوثيقة التي يعتمد عليها لإدارة مخاطر السوق، وفي حالة حدوث أي تعارض بين هذه السياسة وبيان قابلية تحمل المخاطر، تكون الأولوية لبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS).

2.1.2. الرقابة

يجب مراقبة مخاطر السوق وتقييمها عبر مؤشرات مخاطر التركيز ومخاطر التقلب والارتباط ، ويجب على المؤسسة التأكد من أنه قد تم هيكلة جميع أصولها ومحافظها بالشكل المناسب مع الأخذ في الاعتبار التقييم والمراقبة المستمرة للمخاطر، كما يجب إجراء اختبارات التحمل (Stress Test)المنتظمة لنموذج الأداء والخسائر المحتملة في ظل ظروف السوق الاستثنائية وتضمينها في التقارير الشهرية ، وبالنسبة لمخاطر التقلب والارتباط ، فإن على المؤسسة مراقبة الانحراف المعياري للعائدات المتوقعة على استثماراتها.

ينبغي على المؤسسة السعي إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية حول التعرض لمخاطر السوق من خلال رفع تقارير شهرية إلى الإدارة التنفيذية ، ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ، ومجلس الإدارة.

2.2. مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة ناتجة عن فشل المُقترض في سداد القرض أو الوفاء بالتزاماته ، والخطر هنا يتمثل في المخاطر التي يتحملها المُقرِض ، وهو يشمل خسارة رأس المال والفائدة المستحقة ، وانقطاع التدفقات النقدية ، وارتفاع تكاليف التحصيل.

إذا لم تقم جهة الإصدار أو المقترض بسداد فائدة أو أصل محدد في غضون 30 يومَ عملٍ من تاريخ الدفع المقرر، أو تم انتهاك اتفاقية السندات (Bond Covenant)، فإن جهة الإصدار (أو المُقترض) تُعد عاجزة عن السداد ، وإذا أظهر التقييم أنه من غير المرجح أن تقوم جهة الإصدار أو المقترض بسداد كامل التزاماتهم ، فإنه يجوز للمؤسسة اعتبار ذلك بمثابة حالة عجز وتخلف عن الدفع (Default).يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان عن عوامل مؤسساتية أو عوامل خاصة بكل بلد على حدة.

تمتلك المؤسسة أرصدة نقدية كبيرة لدى البنوك، كما أنها قدمت قروضاً إلى مؤسسات حكومية أخرى، ومن ثم فإن إدارة المخاطر سوف تقوم بشكل فعال بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الأطراف المقابلة.

2.2.1. الإدارة

ينبغي على المؤسسة قبول مخاطر الائتمان إلى الحد الذي يتوافق مع بيان سياسة الاستثمار وبيان قابلية تحمل المخاطر، ويجب عليها السعي إلى ضمان ألا تؤدي المخاطر الائتمانية إلى تعطيل أنشطتها، كما يجب أن يكون لدى المؤسسة خطط وإجراءات واضحة في حال تجاوزت الخسائر حدود مخاطر الائتمان، وذلك من أجل التخفيف من الأضرار الناتجة عن أحداث مخاطر الائتمان.

يجب على المؤسسة اتباع الإجراءات المحددة لإدارة العجز عن السداد بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من استرداد الأصول ويكون مدير إدارة المخاطر مسؤولاً عن إبلاغ رئيس لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال في هذه الحالات لغرض طلب المشورة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

بما إن المؤسسة لا تتبع نظاماً محدداً فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر(RAS) يُعد الوثيقة التي يعتمد عليها لإدارة مخاطر الائتمان ، وفي حالة حدوث أي تعارض بين هذه السياسة وبيان قابلية تحمل المخاطر، تكون الأولوية لبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS).

2.2.2. الرقابة

يجب مراقبة مخاطر الائتمان باستمرار على مستوى الطرف المقابل وعلى مستوى المحفظة ، ويجب أن تدرج بالتقارير الشهرية للمؤسسة نبذة عامة عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بأدوات الاستثمار الخاصة بالصناديق التي تديرها، كما يجب على المؤسسة وضع معايير لتحديد ومراقبة جهات الإصدار أو الجهات المقترضة التي تتسم بمخاطر عالية ، ويجب عليها أيضاً مراقبة توزيع التصنيف الائتماني لجميع جهات إصدار سندات الدخل الثابت وتحديد معايير تقييمها في الحالات التي لا تتوفر فيها تصنيفات ائتمانية.

ينبغي على المؤسسة السعي إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية حول التعرض لمخاطر الائتمان من خلال رفع تقارير شهرية إلى الإدارة التنفيذية ، ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة ، كما يجب عليها دراسة وتقييم مخاطر الائتمان في إطار عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والنظر فيها على النحو المناسب قبل اتخاذ أي قرار من هذا القبيل.

2.3. مخاطر الأطراف الأخرى

أن مخاطر الأطراف الأخرى هي مخاطر حدوث خسائر مالية ناتجة عن إخفاق الطرف الآخر بمعاملة تجارية معينة في الوفاء بالتزاماته قبل عملية التسوية النهائية ، وقد تنشأ هذه المخاطر عبر مجموعة متنوعة من المعاملات (مثل صفقات الأوراق المالية، أو الودائع، أو معاملات تمويل الأوراق المالية)، أو قد تنشأ أثناء التسوية عن طريق المصارف الوصية (Custodian bank)، وقد تؤدي هذه المخاطر إلى فشل الطرف ا لآخر في سداد المدفوعات المستحقة في الموعد المحدد، أو سداد الأوراق المالية في الوقت المحدد أو الوفاء بتعاقداته.

2.3.1. اختيار الأطراف الأخرى واعتمادها

تتعرض المؤسسة لمخاطر الأطراف الأخرى عند القيام بالآتي:

- حيازة أصول الدخل الثابـــــــــت.
- إقراض الأموال إلى جهة أخرى.
- إيداع الأموال في المصـــــــــــــــارف.
- إبرام عقود المشتقات المالية التي تم التفاوض عليها بشكل خاص (خارج البورصة).
- إبرام صفقـــــــــات إقـــــــراض الأوراق الماليـــــــــــــــــــــة.
- إبرام صفقات اتفاقيات إعادة الشراء العكسي.

تتولى إدارة المخاطر مسؤولية اعتماد الأطراف الأخرى ، ويجب على المؤسسة ضمان الفصل بين مقدمي طلبات التعاقد مع الأطراف الأخرى والـجهات المختصة بالتصديق على هذه الطلبات ، وكذلك التأكد منان ذلك يتم وفق إطار قانوني سليم، كما يجب عـلى المؤسسة اختيار واستخدام أطرافاً آخرى بهدف ضمان تخفيض تكلفة التنفيذ مع مرور الوقت، والعمل على تخفيف مخاطر التركيز من خلال ضمان استخدام أطراف أخرى متعددة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على إدارة المخاطر ضمان إبرام اتفاقيات مكتوبة عند الدخول في أي معاملة، وأن تتوفر الضمانات المناسبة لأي نشاط من أنشطة الإقراض (مثل الضمانات الـخاصة بإقراض الأوراق المالية)

هذا ويجب الاحتفاظ بقائمة الأطراف الأخرى التي تم اعتمادها لدى إدارة المخاطر التابعة للمؤسسة.

2.3.2. الإدارة

ينبغي على المؤسسة قبول مخاطر الأطراف الأخرى إلى الـحد الذي يتوافق مع بيان سياسة الاستثمار وبيان قابلية تحمل المخاطر، ويجب عليها أيضاً السعي إلى ضمان ألا تؤدي مخاطر الأطراف الأخرى إلى عرقلة أنشطتها، كما يجب أن يكون لدى المؤسسة خطط وإجراءات واضـحة في حال تجاوزت الـخسائر حدود مخاطر الأطراف الأخرى، وذلك من أجل التخفيف من الأضرار الناتجة عن هذه المخاطر.

يجب على إدارة المخاطر تنفيذ الضوابط والضمانات اللازمة لتخفيف مخاطر الأطراف الأخرى ، ويشمل ذلك تحديد الحد الأدنى من متطلبات تلك الضمانات وتسجيل كل عمليات إعادة استثمارها في الأنظمة المعمول بها لقياس المخاطر ومراقبة الامتثال ، ويجب وضع حدود مخاطر الأطراف الأخرى ضمن اتفاقيات مستوى الخدمة أو اتفاقيات إدارة الاستثمار الموقعة مع تلك الأطراف.

كما ينبغي دراسة وتقييم مخاطر الأطراف الأخرى في إطار عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والنظر فيها على النحو المناسب قبل اتخاذ أي قرار من هذا القبيل. ويجب وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإدارة حالات الإخفاق عن سداد واسترداد أصول المؤسسة في حال عجزت الأطراف الأخرى عن سداد ديونها والتزاماتها ، يكون مدير إدارة المخاطر مسؤولاً عن إبلاغ رئيس لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال في هذه الحالات لغرض طلب المشورة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

وبما أن المؤسسة لا تتبع نظاماً محدداً فيما يتعلق بإدارة مخاطر الأطراف الأخرى ، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر (RAS) يُعد الوثيقة التي يعتمد عليها لإدارة مخاطر الأطراف الأخرى، وفي حالة حدوث أي تعارض بين هذه السياسة وبيان قابلية تحمل المخاطر، تكون الأولوية لبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS).

2.3.3. الرقابة

يجب على إدارة المخاطر تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي قد تتعرض لها الأطراف الأخرى عبر محفظة المؤسسة ، بما في ذلك مراقبة الحد الأدنى من الضمانات المطلوبة ، ويجب وضع حدود لمخاطر هذه الأطراف من خلال إعداد مبادئ توجيهية أو صلاحيات استثمارية ، كما ينبغي على المؤسسة السعي إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية حول التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى من خلال رفع تقارير شهرية إلى الإدارة التنفيذية ، ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة.

2.4. مخاطر السيولة

تكمن مخاطر السيولة في عدم العثور على مشترين للأصول عند الحاجة إلى بيع أحد الأصول، أو في حالة تعسر المؤسسة وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية.

وفيما يتعلق بأنشطة أعمال المؤسسة ، يتعين عليها أن تكون قادرة دائماً على الوفاء بالتزاماتها النقدية لكلا الغرضين الخارجيين (مثل التزامات التسوية على الأدوات المالية ، ومدفوعات الموردين أو البائعين)، كما تحتاج المؤسسة إلى السيولة الكافية لتنفيذ أي مبادرات إستراتيجية وتغطية أي تدفقات نقدية خارجية كبيرة أو غير متوقعة ، لذلك يجب على المؤسسة الاحتفاظ بالأصول السائلة بالقدر الكافي داخل المحفظة الاستثمارية ، وأن تبين الأصول طويلة الأجل ذات السيولة المنخفضة والتي لا تساهم بشكل مباشر في توفير السيولة للمؤسسة.

2.4.1. الإدارة

ينبغي على المؤسسة قبول مخاطر السيولة إلى الحد الذي يتوافق مع بيان سياسة الاستثمار وبيان قابلية تحمل المخاطر، وفي ظل الظروف العادية ، يجب على المؤسسة إدارة أصولها بحيث تتمكن من تلبية احتياجاتها من السيولة لمدة 90 يوماً على الأقل باستخدام أموال نقدية أو أصول معادلة منخفضة المخاطر

(مثل استثمارات أسوق المال التي يمكن تصفيتها خلال فترة قصيرة ، دون السعي إلى الحصول على مصادر تمويل خارجية).

ستسعى المؤسسة إلى ضمان ألا تؤدي مخاطر السيولة إلى تعطيل أنشطتها، بحيث يكون لدى المؤسسة الليبية للاستثمار خطط واضحة إذا تجاوز وضع التدفقات النقدية حدود مخاطر السيولة وذلك للتخفيف من أضرار أحداث مخاطر السيولة عليها.

وبما أن المؤسسة لا تتبع نظاماً محدداً يتعلق بإدارة مخاطر السيولة ، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر (RAS) يُعد الوثيقة التي يعتمد عليها لإدارة مخاطر السيولة ، وفي حالة حدوث أي تعارض بين هذه السياسة وبيان قابلية تحمل المخاطر، تكون الأولوية لبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS).

2.4.2. الرقابة

يجب على المؤسسة السعي إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية حول التعرض لمخاطر السيولة من خلال رفع تقارير شهرية إلى الإدارة التنفيذية ، ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة، كما ينبغي عليها الأخذ في الاعتبار مخاطر السيولة في إطار عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والنظر فيها على النحو المناسب قبل اتخاذ أي قرار من هذا القبيل.

3. المخاطر المؤسساتية

إن المخاطر المؤسساتية هي تلك المخاطر التي تؤثر على تنظيم المؤسسة وعملياتها وأنشطتها ، ويشمل ذلك الأفراد والإجراءات والعمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى إستراتيجيتها.

كما تُعتبر مخاطر السمعة التي قد تتعرض لها المؤسسة أحد النتائج المحتملة المرتبطة بالمخاطر المؤسساتية وبالتالي تقع إدارة مخاطر السمعة ضمن إطار هذه المبادئ التوجيهية.

3.1. المخاطر التشغيلية

تنشأ المخاطر التشغيلية عن الإخفاق في تشغيل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو عن عوامل خارجية أو أحداث غير مرغوب فيها ينتج عنها خسائر مالية أو إضرار بسمعة المؤسسة.قد تؤدي المخاطر التشغيلية إلى تعطيل كبير لأنشطة المؤسسة وتتسبب في حدوث خسائر مادية ، ومن هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- مخاطر الامتثال: عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والقواعد الداخلية ومدونات السلوك وأخلاقيات المهنة المعمول بها بالمؤسسة.
- المخاطر الإستراتيجية: خطر اتخاذ المؤسسة أو قيادتها لقرارات غير ملائمة أو عدم قدرتها على تنفيذ إستراتيجيتها بنجاح.
- خطر الاحتيال: فعل مخادع مُتّعمد يقوم به شخص بغرض تحقيق منفعة غير عادلة أو غير قانونية، يرتكبه أحد الموظفين أو المتعاقدين (مثلاً) أو أي طرف خارجي (مثل مديري الاستثمار الخارجيين).

وقد تؤثر المخاطر التشغيلية أيضاً على البنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات للمؤسسة، فضلاً عن الأعمال الرئيسية بها.

ولهذا السبب ، يجب إدراج مراقبة المخاطر التشغيلية والتخفيف منها في أنشطة تخطيط استمرارية الأعمال على النحو المفصل في الفقرة رقم (**Error! Unknown switch argument.**).

3.1.1. الإدارة

ينبغي على المؤسسة قبول المخاطر التشغيلية إلى الحد الذي يتوافق مع بيان سياسة الاستثمار وبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS)،كما يجب عليها أيضاً السعي إلى ضمان ألا تؤدي المخاطر التشغيلية إلى تعطيل أنشطتها، ويجب أن يكون لدى المؤسسة خطط واضحة في حال إذا تجاوزت الخسائر أو الحالات حدود المخاطر التشغيلية ، وذلك من أجل التخفيف من الأضرار الناجمة عن أحداث هذه المخاطر.

يجب على المؤسسة التخفيف من المخاطر التشغيلية من خلال الآتي:

- تحديد المخاطر وتقييمها على نحو منتظم في كامل المؤسسة.
- ضمان إبلاغ جميع الموظفين عن المخاطر التشغيلية والحوادث التي يواجهونها أو يشتبهون فيها.
- تنفيذ تدابير وضوابط فعالة لتخفيف أو تفادي الخسائر.
- الحفاظ على إطار عمل رئيسي لمخاطر الأفراد لتحديد التغطية المطلوبة للأدوار الرئيسة في حال غياب الموظفين.
- القيام بشكل منتظم بأعمال المراجعة الداخلية.

وللتخفيف من المخاطر الإستراتيجية ، يجب على المؤسسة ضمان أن تؤدي عملية التخطيط الإستراتيجي إلى الحد من الآثار السلبية للأحداث غير المرغوب فيها أو التغيرات العكسية في بيئة الأعمال الأوسع نطاقا ، كما يجب أن تدعم الإستراتيجية رسالة المؤسسة المتمثلة في حماية ثروة الشعب الليبي وتنميتها لصالح الأجيال القادمة.

يجب تخفيف مخاطر الاحتيال الداخلي جزئياً من خلال عملية توظيف واختيار فعالة وقوية ، مما يؤدي إلى ضمان أن موظفي المؤسسة هم أفراد يتحلون بمكانة أخلاقية ومهنية عالية. من أجل التخفيف من مخاطر الاحتيال الداخلية والخارجية ، على المؤسسة تطبيق وإنفاذ سياساتها وإجراءاتها وضوابطها بشكل فعال ، بما في ذلك سياسة الامتثال ومدونة سلوك وأخلاقيات المهنة الخاصة بالموظفين.

أما فيما يتعلق بالتخفيف من مخاطر الاحتيال الخارجي ، ستتخذ المؤسسة دائماً الاحتياطات التشغيلية الواجبة تجاه المدراء المحتملين من الجهات الخارجية أو المتعاقدين الخارجيين.

بما أن المؤسسة لا تتبع لائحة محددة فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية ، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر(RAS) يُعد الوثيقة التي يعتمد عليها لإدارة المخاطر التشغيلية ، وفي حالة حدوث أي تعارض بين هذه السياسة وميثاق قابلية تحمل المخاطر، تكون الأولوية لبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS).

3.1.2. الرقابة

يجب مراقبة المخاطر التشغيلية وتقييمها عبر مخاطر الامتثال والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر الاحتيال ، كما ينبغي مراقبة كل هذه المخاطر من خلال عمليات تقييم منتظمة للمخاطر وتقارير مباشرة عن أي مخاطر تشغيلية أو حوادث يقوم بها الموظفون ، وعلى مدير إدارة الامتثال العمل على دعم مراقبة مخاطر الامتثال والتخفيف منها في كل الأنشطة التشغيلية والمؤسساتية والاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة ، كما ينبغي على المؤسسة السعي إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية حول التعرض للمخاطر التشغيلية من خلال رفع تقارير رُبع سنوية إلى الإدارة التنفيذية ولـجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة .

3.2. مخاطر أمن المعلومات

تشمل مخاطر أمن المعلومات تأثير التهديدات المحتملة ونقاط الضعف المرتبطة بأنظمة المعلومات والبيئات المعمول به اداخل المؤسسة ، وقد تؤدي مخاطر أمن المعلومات إلى تعطيل كبير في أنشطة المؤسسة والتسبب في حدوث خسائر مادية ، فضلاً عن تأثيرها القانوني الكبير وإضرارها بسمعة المؤسسة.

3.2.1. الإدارة

ينبغي على المؤسسة قبول مخاطر أمن المعلومات إلى الـحد الذي يتوافق مع بيان قابلية تحمل المخاطر التابع للمؤسسة ، وإلى الـحد الذي لا يمكن تخفيفها بتكاليف مناسبة ، ويجب تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر أمن المعلومات وفقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع نطاقاً الـخاص بالمؤسسة.

كما تهدف المؤسسة إلى تأمين نظم معلوماتها من خلال ضمان الالتزام بالمعايير المناسبة عند إنشاء نظم المعلومات وعملياتها وصيانتها،ويتم إبلاغ موظفي المؤسسة بتوقعات أمن المعلومات وعملياته وإجراءاته من خلال مجموعة من السياسات والمعايير التي يتم تطبيقها داخل المؤسسة.

لا تتبع المؤسسة نظاماً محدداً فيما يتعلق بإدارة مخاطر أمن المعلومات ، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر(RAS) يُعد الوثيقة التي يعتمد عليها لإدارة المخاطر التشغيلية ، وفي حالة حدوث أي تعارض بين هذه السياسة وبيان قابلية تحمل المخاطر، تكون الأولوية لبيان قابلية تحمل المخاطر(RAS).

3.2.2. الرقابة

تتولى المؤسسة أنظمة المعلومات الـخاصة بها، سواء تلك التي تم تطويرها داخلياً أو عبر مصادر خارجية ، من أجل ضمان تأمينها ، كما تهدف إلى ضمان وجود خطة مناسبة للاستجابة للـحوادث وإيجاد حلول لها في حال وقوع أي حادث من شأنه تهديد أنظمة المؤسسة أو إلـحاق الضرر بها.

كما ينبغي على المؤسسة السعي إلى ضمان مستوى عالٍ من الشفافية حول التعرض لمخاطر أمن المعلومات من خلال رفع تقارير رُبع سنوية إلى الإدارة التنفيذية ولـجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة.

3.3. خطة استمرارية الأعمال

تكمن استمرارية الأعمال في قدرة المؤسسة على مواصلة عملياتها بمستويات مقبولة محددة مسبقاً بعد وقوع حادث عرضي ذو تأثير كبير على سير عمليات المؤسسة.

وتهدف خطة استمرارية الأعمال إلى السماح للمؤسسة بتخفيف النتائج المحتملة لمثل هذه الحالات والحد منها وإدارتها بفعالية في حالة حدوثها ، مما يتيح التعافي السريع بغية الوصول إلى وضع التشغيل الطبيعي أو شبه الطبيعي.

كما تهدف المؤسسة في خطة استمرارية الأعمال إلى حماية ما يلي:

- سلامة وأمن موظفيها في جميع الأوقات.
- أصولها ومواردها وبنيتها التحتية ، بما في ذلك تلك اللازمة للقيام بالعمليات الرئيسة.
- سمعتها على الصعيدين المحلي والدولي (داخل ليبيا وخارجها).

كما تتضمن خطة استمرارية الأعمال التدابير اللازمة من أجل ما يلي:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات الرئيسة بوضوح.
- القيام بشكلٍ سريع بإعادة إنشاء العمليات والأنشطة الرئيسة المستهدفة سواء محلياً أو في أحد مواقع التعافي الدولية التابعة لها.
- ضمان أمن موظفي المؤسسة وأصولها ومواردها.
- ضمان استمرار المهام الرئيسة بشكل فعال بما في ذلك نظم المعلومات ومواردها.
- تمكين التواصل بشكلٍ مفصل وفعال أثناء الأزمات والتعامل مع وسائل الأعلام.

يتولى مدير إدارة المخاطر إلى جانب مدراء المخاطر والامتثال ومدير العمليات مسؤولية إعداد خطة العمل ومراجعتها بانتظام من أجل ضمان تماسك واستدامة أكبر للمؤسسة ، وتتولى لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال ضمان تنفيذ خطة استمرارية الأعمال، واستعراض ذلك على الأقل مرة كل سنة ، وإثارة المسائل المتعلقة بها مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عند الاقتضاء.

4. إحالة التقارير

4.1. التقارير المنتظمة

يجب على إدارة المخاطر إعداد تقارير دقيقة ومتناسقة في الوقت المحدد تتناول كل نوع من أنواع المخاطر المبينة في هذه الوثيقة ، وينبغي على مدير عام إدارة المخاطر رفع التقارير إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال بشكل ربع سنوي ، وإلى المدير التنفيذي بشكل دوري كل شهر عن المواضيع التالية:

- أداء المؤسسة مقارنة بحدود المخاطر.

- حالة أنشطة المراقبة والتقييم ، بما في ذلك مستويات المخاطر.
- أنشطة التخفيف القائمة والمخطط لها.
- تقييم التأثير على سمعة المؤسسة.
- حوادث الاحتيال والمخاطر التشغيلية والتحقيقات القائمة.

يجوز لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي تقديم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات للحد من المخاطر الرئيسة بما يتماشى مع إطار عمل إدارة المخاطر.

يجب على مدير إدارة المخاطر إعداد بياناً تفصيلي على أساس سنوي ، يحدد الوضع العام للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ، بما في ذلك الإشارة إلى أبعاد المخاطر المحددة في هذه الوثيقة ومستويات المخاطر المطبقة على كل منها.

وبالإضافة إلى التقارير الموحدة المنتظمة ، يتم إجراء تحليل استباقي للمخاطر وإبلاغ فريق الإدارة التنفيذية في المؤسسة ، ويجب تمكين إدارة المراجعة الداخلية من الوصول إلى المواد الخاصة بالمخاطر والتقارير الدورية بحسب الاقتضاء من أجل إجراء تقييم لتشكيل خط دفاع ثالث.

4.2. الإبـــلاغ عن الـحوادث

في حال وقوع أي حادث، تكون أولوية إدارة المخاطر والموظفين المتورطين في الحادث العمل على حل المشكلة المترتبة عن ذلك الحادث والعودة إلى وضع العمليات الطبيعي، بغض النظر عن خطورة ذلك الحادث ، ويجب إبلاغ مجلس الإدارة بالحوادث التشغيلية المهمة والخطيرة في جميع الأحوال، وإذا كان من الممكن أن يتسبب حادث ما في أضرار خطيرة في العمليات الرئيسة للمؤسسة ، يجب على مجلس الإدارة النظر في خطة استمرارية الأعمال ليتم تفعيلها بناء على مشورة وتوصيات لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال.

يجب حث جميع موظفي المؤسسة على المشاركة في الإبلاغ عن الحوادث ، ولا يجب أن يتلقى أي موظف ردود فعل سلبية وتحذيرات نتيجة قيامهم بذلك ، حيث سيتم التعامل بعناية مع الحوادث ذات الطبيعة الحساسة التي قد تؤثر على أفراد محددين (مثل الاحتيال، الإبلاغ عن المخالفات) وتقديم تقارير بشأنها.

5. مراجعة السياسة

يجب على مدير إدارة المخاطر تقديم سياسة الامتثال إلى مدير عام إدارة المخاطر والامتثال لمراجعتها، ومن ثم يتم إحالتها للمدير التنفيذي لإبداء الموافقة المبدئية وبعد ذلك يقوم المدير التنفيذي بإحالتها إلى لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال لمراجعتها وتقديمها لمجلس الإدارة مشفوعة بتوصياتها للاعتماد.

تحدد لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال وتراقب مدى ملاءمة وفعالية إطار عمل إدارة المخاطر والسياسات والممارسات التي تنتهجها المؤسسة على أساس سنوي ، ويجب دراسة مضمون السياسة ومراجعتها كل سنتين على الأقل أو حسب الحاجة لمراعاة أي تغييرات في المعايير الدولية أو القانون الليبي أو في سياسات المؤسسة.

يُعد مدير إدارة المخاطر المسؤول على تطبيق هذه السياسة ، حيث أنه من المفترض ضمان أن هذه السياسة تمثل السياسات المعمول بها تمثيلاً دقيقاً ، وأن يتم العمل على تحديثها من حين لأخر.

كما يجوز الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من هذه الوثيقة في حال وجود غموض أو عدم وضوح لأي من المصطلحات الواردة بها ، وإذا نشأ أي نزاع حول تفسير أو تطبيق هذه الوثيقة ، تكون إدارة الشؤون القانونية مسؤولة عن تفسير القوانين والأنظمة ذات الصلة.

الملاحق

ملحق أ:التعريفات

تُطبق التعريفات التالية في هذه السياسة ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

- "مجلس الإدارة": مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار.
- "المدير التنفيذي": المدير التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار.
- "الأطراف المقابلة": أي جهة أو مجموعة جهات تُبرم المؤسسة معها صفقات تجارية.
- "الموظف": أي فرد يعمل لدى المؤسسة بما في ذلك الموظفين بنظام الدوام الكلي والجزئي والفترة التجريبية والتعاقد المؤقت.
- "المؤسسة": المؤسسة الليبية للاستثمار.
- "المخاطر": تُشير إلى أي عوامل داخلية أو خارجية تُشكّل تهديد محتمل على قدرة المؤسسة على مواصلة تنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها.
- "الشركات التابعة"أو "الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار" تشمل المحفظة طويلة المدى (LTP) ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار (LAP) والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (LAFICO) والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية (LLIDF) وشركة الاستثمارات النفطية(Oilinvest).
- "RAS" تشير إلى بيان قابلية تحمل المخاطر.
- "VAR" تشير إلى القيمة المعرضة للخطر.